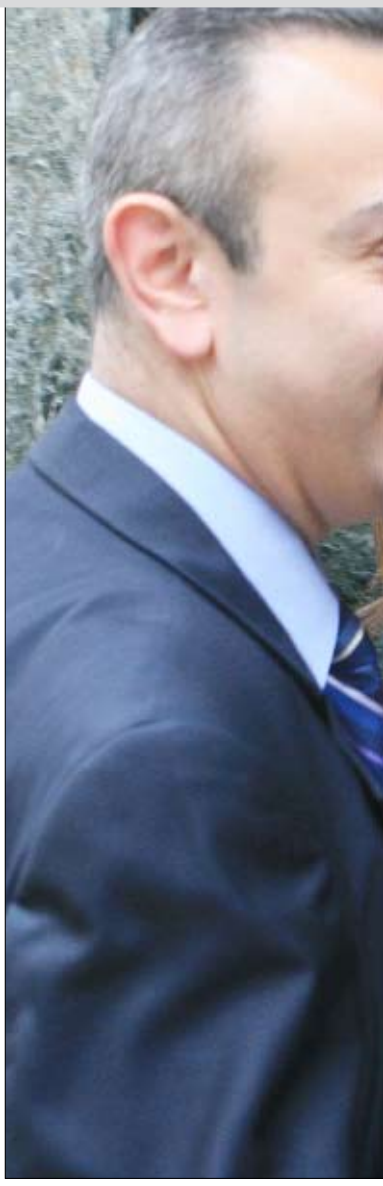

2.1 مليار ليرة قيمة مساهمة الموازنة في تمويل مكتب UNDP في وزارة المال

وعزّز ميل الموظفين نحو تقديم الولاء الكامل لمرجعياتهم المذهبية أو الحزبية بهدف الحصول على الحماية، ولا سيما أن المتعاقدين من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP لا يخضعون لرقابة الإدارة، وبالتالي شكّلوا إدارة رديفة للإدارة العامة الأصيلة، موضوعة بتصرف وزير المال وتحت سلطته الاستنسابية.

حاول بعض النوّاب أن يتجاوزوا الخلاف الذي يمكن أن يترتّب على طلب إلغاء هذا المكتب في وزارة المال، وغيرها من الوزارات، فاشترطوا إخضاع المتعاقدين مع UNDP، والمموّلة عقودهم من المال العام، الى رقابة الإدارة اللبنانية، وإلى المبادئ التي ترعى التسلسل الإداري، ولا سيما المنصوص عليها في المرسوم الاشتراعي رقم 1959/111 والمرسوم الاشتراعي رقم 1959/112، كما اشترطوا أن تكون رواتب هؤلاء المتعاقدين مشابهة لسلسلة الرتب والرواتب، والملحوظة بموجب القانون رقم 1998/717 وتعديلاته، فضلاً عن إخضاع عمل هؤلاء المتعاقدين لسلطة هيئات الرقابة كالتفتيش المركزي ومجلس الخدمة المدنية وديوان المحاسبة.

إلا أن وزيرة المال ريا الحسن، مع فريقها الأكثري، لم تقبل بهذه الشروط، وأصرّت على مواصلة عمل مكتب UNDP كما كان، وهذا يرسم علامات استفهام كثيرة، ليس حول موقف الوزيرة الحسن، بل حول موقف من يدّعي التصدي للظواهر الشاذة المتراكمة في الإدارة اللبنانية، فصمت هؤلاء مريب جداً.

(الأخبار)

الهجرة كي يتمكنوا من إيجاد فرص عمل تسمح لهم بتقاضي رواتب شبيهة بالرواتب التي يتقاضاها المتعاقدون مع مكتب UNDP، وإمّا الى الانخراط في منظومة الفساد في الإدارة من قبل الموظفين غير الآمنين بهدف الوصول الى الراتب نفسه الذي يتقاضاه المتعاقدون مع UNDP.

نتائج خطيرة

في النهاية، ساهم مكتب UNDP بإفقاد الإدارة العامة اللبنانية عنصر الكفاءة والخبرة وإمكان تراكمها، وبالتالي باتت الإدارة اللبنانية تعاني من تفشّي ظاهرة الفساد، ووجود أشخاص غير كفوئين، الأمر الذي ساهم أيضاً في عرقلة عملية بناء المؤسسات وإصلاح الإدارة اللبنانية وإدخال التغيير المرجو،

تقرير

نحو «عالم رقمي» أكثر عدالة

منتدى تكنولوجيا أميركا ـ لبنان: يا ليت البيت الأبيض يسمع

حسن شقراني

إليكم هذه الحقيقة: 50% من سكان العالم الذين يقارب عددهم 6,5 مليارات نسمة، لم يستعملوا قط في حياتهم خط هاتف أرضي، على الرغم من أنّ هذه التكنولوجيا موجودة منذ عام 1876... إنّه أحد المؤشرات التي تُظهر أنّ الثورة الصناعية لم تكن مفيدة لجميع البشر، منذ أن انطلقت شرارتها في القرن التاسع عشر، واستمرّت بأوجه مختلفة حتى الآن.

والآن هناك ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسيرورتها تفرض أسئلة مهمة جداً، عما إذا كانت ستكون عادلة أو لا. وفي الصميم السؤال هو: كيف تستطيع الأمم المختلفة أن تواكب تطوّراً هائلاً ومطّرداً من المتوقّع أن يقلب الصورة كلياً بعد عام 2010؟

هذا السؤال محور نقاشات كثيرة ومتشعّبة يشهدها العالم في مجالس مختلفة، وتُطرح فيها مقاربات عديدة. وفي مركز «بيال» للمعارض أمس، كانت هناك فرصة تقديم أحد الطروحات التقليدية لهذه القضية، إنّما بأسلوب «تبشيري».

ففي إطار فعاليات منتدى ومعرض قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات «الولايات المتّحدة ـ لبنان»، قدّم الأمين العام للتجمّع العالمي لتكنولوجيا المعلومات والخدمات (WITSA)، جايمس بويزت، عرضاً لكيف تكون الثورة الجديدة عادلة للجميع. العنوان كان: «تحقيق وعد العصر الرقمي للجميع».

شدّد هذا الخبير الذي تحدّث متنقّلاً بين الحضور مثل مبشّر يروّج لمذهب جديد، على أهميّة هذا القطاع العالمي. فقد أُنفق عليه وحده 4,4 تريليونات دولار خلال عام 2009، وتحوّل إلى محفّز أساسي للمضي قدماً على صعيد التنمية وخلق أدوات تمكين لمختلف الشعوب.

وبالاستناد إلى خيبات العولمة، استخلص بويزنت دروساً يمكن درسها جيّداً وتطبيقها في مختلف أصقاع الأرض لكي تكون الثورة الجديدة عادلة للجميع. «هل تعلمون أنّ هناك الآن مليار خط هاتف أرضي حول العالم، وأنّ 15% فقط من سكّان الأرض يستخدمون 70% من تلك الكمية»، قال المحاضر الأميركي، وفي نبرته كثير من نكهة الترويج الأميركيّة، تماماً كتلك التي تتباهى بها شركات التبغ في العالم الجديد!

ولكن حدث جايمس بويزت كان محفّزاً جداً، بل حتّى إنسانياً. فهو شدّد على الخسارة الفادحة التي يمكن أن تتكبّدها البشرية إذا تكرّرت تجربة «عدم عدالة» الثورة الصناعية. وحبّذا لو كانت السفيرة الأميركية، مورا كونيلي، التي رعت افتتاح المعرض، حاضرة في هذه «المحاضرة الإنسانيّة» لكي يتأكّد الحضور أنّ الولايات المتّحدة تعرف الخلل القائم عالمياً على صعيد التنمية والتطوّر، وتبذل المزيد من الجهود لمواجهة هذا الواقع، عوضاً عن فعل عكس ذلك.

فحالياً، فقط 28% من سكّان العالم يستطيعون الولوج إلى شبكة الإنترنت والإفادة من خيراتها والمعارف التي تقدّمها. ولهذا القطاع في العالم المتقدّم وبلدانه الصناعيّة، أفضليّة بارزة: هناك مستوى رفيع من التطوّر والخطط والسياسات الحكوميّة الفعالة، البنى التحتيّة الحديثة والخبرة التقنيّة وطبعاً مجموعة أخرى من العناصر التفاضليّة. أمّا الصورة في العالم النامي والفقير، فهي «معكوسة تماماً» على حدّ تعبير جايمس بويزنت.

ولدى الحديث عن ثورة التكنولوجيا وعدم عدالتها هناك مسألة خطيرة جداً، أفدح من تلك التي شهدتها الثورة الصناعية. فكلّما تأخّرت البلدان النامية والمهمّشة كان لحاقها بالبلدان المتقدّمة أو التي تمضي بوتيرة منطقية مع التطوّر، أصعب.

شربل نحاس والـ segway (الأخبار)

فوفقاً لمؤسّسة الأبحاث غير الربحيّة، «Rand»، شهدت السنوات الثلاثين الماضية تطوّراً مطّرداً، لم يتوقّف أو يُعرقل، على صعيد مجموعة من المؤشّرات التكنولوجية (التكنولوجيا البيولوجية، التكنولوجيا المجهرية، الاتصالات...). وبحلول عام 2020 سيكون هناك عالم تكنولوجي جديد بالكامل، لأوجهه تأثير على الحياة البشرية أكثر حتّى من العالم التكنولوجي، الذي يعيش تفاصيله البشر يومياً في هذه المرحلة.

ولهذا العالم تأثير ليس فقط تقنياً، بل «على الصعيد السياسي أيضاً ومكامن النفوذ»، وفقاً لما شدّد عليه جايمس بويزنت، «وهو ما يمكن لحظه منذ اليوم». وفي ذلك إشارة إلى النموّ التكنولوجي الذي تحقّقه بلدان نامية كثيرة على شاكلة الصين والهند والبرازيل، وإلى تنامي أصوات تلك الأمم للمطالبة بنفوذ أكبر في النظام العالمي.

وبحسب المؤسّسة نفسها، فإنّ البلدان التي «ستنجح في المستقبل» هي التي ستحتضن جميع مقوّمات تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فهذا هو معيار أن تكون تنافسياً في العالم الجديد، وفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي. ولكن هذا الأمر «يحتاج إلى خطط مدروسة وطويلة الأمد، وليس الاستيقاظ في صباح ما والتشديد على أنّه يجب المضي قدماً للتطوير في القطاع».

كيف يجري تحقيق ذلك؟ «نصيحتي هي أن يجتمع القطاع الخاص والحكومة والمجتمع المدني لخلق خطة كاملة على الجميع اتباعها والالتزام بتفاصيلها لكي يُصبح المجتمع تنافسياً في المستقبل» يجيب جايمس بويزنت.

يا ليت لهذه النصائح صدى في لبنان، ويا ليت تمضي البلاد فعلاً على طريق التطوير في هذا القطاع، ولا تُعرقل مشاريع حيوية على شاكلة تلك التي تعترض المدينة التكنولوجية في الدامور، وتلك التي تظهر بين حين وآخر لخطّة الوزير شربل نحاس، الذي كان حاضراً في الافتتاح أمس، تطوير القطاع.

«عبر التاريخ لم يكن هناك أبداً، ولا أعتقد أنّه ستكون، فرصة كالتي تسنح حالياً لتغيير العالم»... «ماذا سيكتب التاريخ عنا؟»... «إذا لم نستغلّ الفرصة ونطور حالياً، فإنّنا نضيع الفرصة على الأجيال المقبلة لن يكونوا قادرين على التنافس»... ملاحظات ختم بها حديثه جايمس بويزنت... حبّذا أيضاً، لو كانت مورا كونيلي، وفريق عمل البيت الأبيض كله، حاضرين لسماعها.

باختصار

◄ «هيئات منظّمة مستقلة»

هو عنوان مؤتمر الشبكة الأورو – متوسطية للهيئات المنظمة للاتصالات الذي ينعقد في لبنان في 19 و20 تشرين الأول 2010 في فندق «موفنبيك»، وسيركّز على مسائل مرتبطة بالاستقلالية والتطورات المؤسساتية ويشهد اجتماعاً مغلقاً بين المنظمين الأورو – متوسطيين الذين سيدققون تفاصيل الاستقلالية، عبر تسليط الضوء على تجربة الهيئة المنظمة للاتصالات في لبنان بصفتها أحدث أعضاء الشبكة.

◄ 3 جلسات للجنة المال والموازنة

ستعقد هذه الجلسات أيام الاثنين والأربعاء والخميس برئاسة النائب إبراهيم كنعان (الصورة)، ففي يوم الاثنين ستبحث اللجنة عند العاشرة والنصف من قبل الظهر في موضوع حساب المهمّة وقطع الحساب، وذلك على أثر ما صدر عن ديوان المحاسبة بعد اجتماعه الطارئ الذي خصص لهذا الموضوع، فإذا لم يكتمل النصاب في الموعد المحدد، تعقد اللجنة جلسة ثانية عند الحادية عشرة من قبل ظهر اليوم نفسه. كذلك تتابع في جلسة تعقد عند العاشرة والنصف من قبل ظهر الأربعاء المقبل، درس موازنة الهيئة العليا للإغاثة في مشروع موازنة عام 2010، وإذا لم يكتمل النصاب في الموعد المحدد، تعقد جلسة ثانية عند الحادية عشرة من قبل ظهر اليوم نفسه. وستعقد اللجنة جلسة عند العاشرة والنصف من قبل ظهر الخميس المقبل، لدرس مشروع موازنة 2010 لوزارة الاشغال العامة والنقل، وإذا لم يكتمل النصاب في الموعد المحدد، تعقد جلسة ثانية عند الحادية عشرة من قبل ظهر اليوم نفسه.

◄ «وزارة الطاقة تراعي مصلحة الشركات على حساب المواطن»

الكلام لرئيس الاتحاد العام لنقابات عمال لبنان مارون الخولي، في بيان أمس، محمّلاً وزير الطاقة جبران باسيل «الارتفاع غير المبرّر لسعر صحيفة البنزين 1300 ليرة في شهر واحد، وذلك في ظل استمرار صدور جدول تركيب أسعار المشتقات النفطية السائلة أسبوعياً، وفقاً للآليات السابقة، ومن دون أي تغيير، وعلى الرغم من كل القرارات الحكومية السابقة التي أكّدت إعادة النظر بهذا الجدول»، مستغرباً أن تراعي الوزارة «مصلحة الشركات المحلية على حساب مصلحة المواطن، علماً بأن الشركات كانت قد اشترت بعض مخزوناتها على أساس الأسعار المنخفضة قبل أن تبدأ مسيرتها التصاعدية».

◄ الثلاثاء آخر مهلة للاستفادة من خفوضات الاشتراك في التيار

الإعلان للمكتب الإعلامي لوزير الطاقة والمياه، جبران باسيل، في بيان أمس يشير فيه إلى أن الوزارة تدعو المواطنين المتقدمين بطلبات اشتراك في التيار الكهربائي إلى ضرورة استكمال طلباتهم ودفع الرسوم المتوجبة عليهم كلها قبل الثلاثاء المقبل حدّاً أقصى، تجنباً لسقوط حقهم في الاستفادة من الخفض. وقد بلغ عدد الطلبات المستكملة نحو 10 آلاف طلب من أصل 44961 طلباً مقدمة إلى مؤسسة كهرباء لبنان، وبالتالي يبقى نحو 34 ألف طلب للاستكمال في الفترة الباقية.

◄ المواصفات الدوليّة تسهّل التبادل التجاري

قال وزير الصناعة إبراهام دده يان (الصورة)، في حفل ختام الدورة التدريبية التي نظمتها مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية «ليبنور»، إن «تطبيق المواصفات الدولية يوفّر الثقة بلبنان ويسهّل التبادل التجاري». وكانت الدورة قد اختتمت بمحاضرة قدمتها خبيرة المنظمة، كروز دا ويندي حول «تقييم المطابقة والإجراءات الدولية المعتمدة في مجال منح شهادات المطابقة والاعتماد»، فيما أوضحت المديرة العامة للمؤسسة لانا درغام، أن هذه الدورة تأتي في إطار التعاون المستمرّ بين «ليبنور» و«ISO». ورأت أن المواصفة هي ركن أساسي في بنية الجودة، فمن دونها لا وجود للاعتماد ولا يمكن التحقق من المطابقة، ولا يمكن إصدار الشهادات ومراقبة الأسواق وحماية المستهلك، ولا يمكن إنشاء نظام متكامل للمترولوجيا ونظام وبنية تحتية متكاملة للجودة، ولا يمكن تأمين جودة الخدمات وسلامة المنتجات وتشجيع فرص التصدير والمنافسة ودخول الأسواق العالمية وزيادة الثقة بالمنتجات اللبنانية.

(الأخبار، وطنية مركزية)